جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة بابل
كلية الادارة و الاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

الاستثمار الاجنبي المباشر ودورة في تنمية و تطوير قطاع النفط العراقي

بحث تقدم بة الطالبان

حسن علي حنتوش
حسن كامل حسين

بأشراف
أ.د جواد كاظم البكري

2022م
2023هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

((يُــؤْتِي الْحِكْمَــةَ مَــنْ يَشَــاءُ ۚ وَمَــنْ يُــؤْتَ الْحِكْمَــةَ فَقَــدْ أُوتِــيَ خَيْــرً كَثِيــرًا ۗ وَمَــا يَــذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ))

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة (اية : 269)

الإهـــداء

الـــى مـــن ضـــحوا بأنفســـهم وجـــادوا بالغـــالي والنفـــيس فـــي ســـبيل أمـــن الوطن
شهدائنا الابرار حشرهم الله مع محمد وآل محمد
علية افظل الصلاة و السلام

الـــى الـــذي ســـعى و شـــقى لأنعـــم بالراحـــة و الهنـــاء .. الـــى الـــذي تـــم ينحـــل بشي من اجل دفعي الى طريق الصواب ...
(ابي العزيز)

الـــى ... الينبـــوع الـــذي لا يمـــل العطـــاء ... رضـــاها زاد لـــي فـــي الحيـــاة و دعواها نور لي في الطريق ...
(امي الغالية)

الـــى ... مـــن عاشـــوا معـــي وشـــاركوني الحيـــاة بحلاوتهـــا و مرارتهـــا ...
(إخوتي)

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمَّد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد ..

يسرني ويشرفني ان أتقدم بوافر الشكر والتقدير الخاص الذي أتوجه به إلى

أستاذي الفاضل الدكتور (جواد كاظم البكري) الذي لم يدَّخر جهداً في مساعدتي لانجاز هذا البحث من خلال نصحه وإرشاداته والمتابعة التي قام بها من أول الى أخر البحث, فجزاه الله عنا كل خيرا.

والشكر الموصول الى عميد كلية الإدارة والاقتصاد والى رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية أستاذنا الفاضل الاستاذ دكتور وكافة أعضاء الهيئة التدريسية لما قدموه لي ولزملائي من عطاء علمي ونصح وإرشاد مع خالص دعواتي لهم بالتقدم العلمي والعمر المديد إن شاء الله

كما وأقدم شكري الى السادة أعضاء لجنة المناقشة لإثراء هذا البحث بملاحظاتهم القيمة

وختاماً أحب أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى جميع زملاء الدارسة والأصدقاء لما قدموه لي من مساعدة ودعم أثناء دراستنا وأثناء مواجهة كل الصعوبات والتحديات التي رافقت رحلتنا الدراسية.

فلكم مني جزيل الشكر....

المحتويات

المقدمه

المبحث الاول : منهجيت البحث
- مشاكل البحث
- اهمية البحث
- اهداف البحث
- الدراسات السابقة

المبحث الثاني : مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر
- انواع الاستثمار
- مكونات الاستثمار الاجنبي المباشر
- دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر
- مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر
- منافع الاستثمار الاجنبي المباشر
- محددات الاستثمار الاجنبي المباشر

المبحث الثالث : الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط العراقي
- الإطار القانوني المنظم لعمل الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق
- أنماط الاستثمار الأجنبي
- العقود المبرمة فعلا في العراق

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات
- الاستنتاجات
- التوصيات
- المصادر

المقدمة

لقد حظي الاستثمار بقدر كبير من الاهمية في الدراسات الاقتصاديه و المالية بنوعيه المباشر وغير المباشر بوصفه احد محددات الطاقه الانتاجية للاقتصاد الوطني فظلا عن كونه يعتبر من احد مكونات الطلب الكلي ويعد من اهم مصادر التمويل في الدول النامية وما زال التنظير مستمر في هذا المجال بسبب ظهور متغيرات عديدة وكثيرة وجديدة على نحو متزايد نتيجة تغير الاوضاع السياسية و الاقتصاديه و الاجتماعية على المستوى العالمي بشكل مستمر وتولي دول العالم على اختلاف درجات تقدمها اهتمام خاص ب الاستثمار بوصفة واحد من اهم محركات النمو الاقتصادي حيث تسعى من خلال سياساتها و تشريعاتها الى تهيئة جميع السبل الجاذبة للاستثمار وتوفير كل الوسائل التي تنفع المستثمرين لتنفيذ مختلف المشروعات في اراضيها اما في ذلك اثار جيدة على صعيد التقدم الاقتصادي و الاجتماعي و التكنلوجي والمالي و تحسين معيشة الفرد

المبحث الاول
منهجية البحث

اولا : مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث عدم توفر الكفائة لدى الكوادر في القطاع النفطي على الاستخراج و كذلك عدم كفاية الموارد المالية التي تساعد على استخراج النفط و وتطور القطاع النفطي بشكل عام.

كذالك عدم الوصول الى التطور التكنلوجي و التقني الذي يؤدي الى زيادة في الانتاج و زيادة في الدخل الناتج عن الاستثمار في القطاع النفطي

ثانياً : اهمية البحث

تكمن اهميه البحث حول الاستثمار الأجنبي في رفع معدلات النمو الاقتصادي في البلدان النامية على وجه العموم والعراق على وجة الخصوص ويعتمد العراق وبشكل اساسي على النفط

حيث يؤدي الاستثمار في القطاع النفطي الى زيادة الصادرات وبالتالي جذب العملة الصعبة للبلد والتي تودي الى انتعاش الاقتصاد العراقي والذي يعد المورد الاول في تمويل الميزانية بشقيها الاستثمارية والتشغيلية لذا لابد من زيادة الصادرات لزيادة الاموال وتوجيه هذه الاموال الى الاستثمار من اجل خلق موارد اخرى تدر عائد على الميزانيه هنا يتضح اهميه النفط وكونه موردأ اقتصاديا هاما للدولة

ثالثاً : أهدف البحث

هو التوصل الى مجموعة اجابات عن تساؤلات عديده ؟

ومن هذه التساؤلات

- هل العراق قادر استثمار وتطوير القطاع النفطي بالشكل الامثل ام انه بحاجة الى شركات اجنبية تساعده في ذلك
- ماهي الامور المطلوبة لتنمية وتطوير القطاع النفطي العراقي ؟
- دور الاستثمار في القطاعات بشكل عام وعلى القطاع النفطي بشكل خاص وهل هذا الاستثمار سلبي ام ايجابي ؟

رابعاً : حدود البحث

- حدود الزمانية : تتمثل الحدود الزمانية دارسة واقع الاقتصاد العراقي للفترة مابعد ٢٠٠٣
- حدود مكانية : تتمثل حدوده المكانية في موقع دراسة البحث (العراق)

خامساً : الدراسات السابقة

1 - (الزبيدي : 2008) (فعالية الاستثمار الاجنبي في انماء المناطق الحرة)

تناوت الدراسة لبعض الدول ، ومنها العراق من خلال دراسة أهمية الاستثمار في المناطق الحره ، وذلك عن طريق الاستفادة من تجارب بعض الدول مثل (الامارات ، الصين)
حيث يبين اسباب نجاح التجارب في تلك الدول ، لما تقدمه من تسهيلات ، و اعفائات ، وحوافز لجذب رؤوس الاموال الاجنبية و استثمارها في المناطق الحرة و اوصى الباحث في دراسته على تخفيف القيود كليا او جزئياً لاجل زيادة العائد المتوقع من خلال الاستثمار الحر في تلك المناطق مع تحقيق الأهداف التنموية للقطاعات الاقتصادية .
ولخصت الدراسه من الصعب في الوقت الحاظر من الصعب تطبيق مثل هذه التجربة ، نظراً الضروف السياسية والاقتصادية و الامنية التي يمر بها البلد
2- (Johanson 2006) (اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي)
حاولت هذه الرساله بحث اهمية ودور التكنلوجيا في التاثير على حجم التدفقات للاستثمار الاجنبة المباشره الوارده الى الدولة فالتكنولوجيا التي تقوم فالتكنولوجيا التي تقوم بنقلها شركات متعدده الجنسيه
الى الشركات المحلية يؤدي الى التاثير الايجابي للاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي
ولكن المشكله تكمن في ان هنالك ثلاث مستويات للنمو فهنالك دول متطوره ، دول ذات اقتصاديات متحولة ودول نامية ، تهدف هذه الرسالة لدراسة اثر الاستثمار الاجنبي على النمو الاقتصادي للدول المستطيفة على المستوى الكلي للدوله المتطورة والنامية وشملت هذه الرساله عينه ل (٩٠) دوله للفتره من (١٩٨٠ - ٢٠٢٠) توصلت هذه الدراسة ان تاثير الاستثمار الاجنبي المباشر يقتصر تاثيره على الدول النامية ولا يسبب اي تاثير على الدول المتقدم
3- (Alasrag : 2005) (السياسات العربيه لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر)
يهدف هذا البحث الى التوصيه بأهم السياسات التي تساعد الدول العربية على جذب وتنمية الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك لان زيادة الاستثمارات الاجنبيه المباشرة تؤدي الى خلق مزيد من فرص العمل الامر الذي يعد تحدياً اساسياً امام هذه الدول بسبب الزياده المتوقعة في عدد السكان و طبقت هذه الدراسه على الدول العربيه للفتره من (٢٠٠٣ - ١٩٩٥)
و توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج التي قدمة على اساس مقترحات لمساعدة هذه الدول على جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية (الإقليمية و الاجنبية)
و كما يأتي
١- معالجة اوجه القصور التي تعاني منها الاسواق العربية
٢- تنشيط سوق الاسهم
٣- تنشيط سوق السندات
٤- وضع خطه تعريفيه بفرص ومزايا الاستثمار المالي في الدول العربية
٥- ادخال المشتقات للبورصه العربيه
٦- توسيع برامج الخصخصة
٧- تنشيط التكامل العربي لاستقطاب الاموال المهاجرة
٨- تنمية الموارد البشرية في الدول العربية
٩- المزيد من الاصلاح السياسي والديمقراطي

الجانب التطبيقي للبحث

اولاً : مفهوم الاستثمار

الاستثمار في اللغة : هو مصدر للفعل استثمر الدال على الطلب.

اي ان الاستثمار هو استخدام المال وتشغيله بقصد تحقيق ثمر هذا الاستخدام فيكثر، المال وينمو على مدى الزمن

اما اصطلاحاً : يعني الاستثمار استخدام المدخرات النقدية والعينية في الآقتصاد لتكوين اصول راسمالية (موجودات ثابته) اي الالات و المكائن والمعدات التي تستخدم في انتاج الخدمات و السلع ولهذا فأن تكون راس المال اللازم للانتاج الذي يتم من خلال الاستثمار ينبغي ان تتوفر لتمويله مدخرات نقدية تمثل جزء من الدخل القومي ، الذي لايتم انفاقه على الاستهلاك الذي يتحقق بشكل ادخارات نقدية يتم استخدامها لتمويل الاستثمار ، اي لتمويل تكون الاصول الراسمالية الانتاجية (خلف : 2008 : 349) . اما اقتصاديا عرف الاستثمار الاستخدام النتائج عند راس المال من اجل تحقيق الاستثمار.

سواء اتخذ هذا الاستخدام شكل مصنع او مشغل او ملكيه عقارية او اسهم وسندات او اي شكل اخر وسواء كان الاستخدام مباشر او غير مباشر (النظامي، 2002: 11)

ومن منضور ادارة الاعمال الدولية فقد ميز (Mira Wilkirs) بين كلمة الاستثمار لتعني توظيف الاموال في موجودات مالية ومادية مختلفه والهدف هو تحقيق منفعة معينه ومنها الربح

وبين مصطلح الاستثمار الاجنبي الذي نقصد به كل ما هو غير وطني وتصنف القوانين ذلك فبالرغم من انه استثمار مقيم في دوله منظيفه الا ان ملكيته اجنبيه وتعود لفرد اجنبي او شركه اجنبيه(غير وطنيه) وتختلف انوعه كذللك تختلف ابعاد بحسب نوع الاستثمار (الجميل. ٢٠٠٢.٢٥٥

ذكر قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006

الاستثمارعلى انه (توظيف الاموال في اي نشاط او اي مشروع يعود بالمنفعة المشروعة للبلد)

وكثيراً مايرد مصطلح الاستثمار على الالسن من قبل المختصين في المجالات

(الاقتصادية ، والمحاسبية ، والادارية ، والمالية)

وايأً كان المجال الذي يستخدم فيه فأنه كمفهوم لايخرج عن كونة الاطلاقات الى الطاقه الانتاجية او الى راس المال ويراد براس المال مايملكة الشخص او اية جهة سواء كانت شركة او فرد من قيم راس مالية متغيره او ثابتة في لحظة زمنية معينه

(كداوي : 2008 : 13)

والاستثمار هو التضحية بالاستهلاك في الوقت الحاظر املاً في الحصول على اكبر قدر من الربح في المستقبل

ولكن هذا الربح غير مؤكد (2004:3,Jones)

ثانياً : أنواع الاستثمار

قبل الاستعراض انواع واصناف الاستثمار نود الاشاره الى تصنيفاته بشكل عام ولكن التصنيف الذي يقيمها الى نوعين هما

- الاستثمار الاجنبي المحفظي
- الاستثمار الاجنبي المباشر

و هنا صلب الموظوع ويمكن تصنيف الاستثمارات والادوات الاستثمارية حسب موقعها الجغرافي وگالاتي

(ال شبيب ، 2009 : 47 - 48) :

1- الاستثمارات المحلية او الداخلية :

وتعرف بأنها الاستثمارات التي تكون داخل البلد الذي تجري به الدراسة على اختلاف الاستثمار و الادوات المختاره

ولها انواع و اشكال عدة نورد منها

- الاستثمارات ذات راس المال الثابت
- تساهم في زيادة الطاقه الانتاجيه للاقتصاد القومي
- استثمار ذات راس مال ثابت بصوره غير مباشره يساهم في (تنمية القدرة الانتاجيه ، توسعة الطاقة الانتاجية في القطاعات المختلفه المرتبطة بمثل هذا النوع من الاستثمارات
- لايساهم بشكل مباشر او غير مباشر في زيادة الطاقه الانتاجية

- الاستثمار في تكوين المخزون السلعي (لايؤدي في زيادة الطاقه الانتاجية)
- الاستثمار في فائض التصدير
- الاستثمار في الاوراق المالية (الاسهم و السندات) و غيره

2 - الاستثمارات الاجنبية

وتنقسم الاستثمارات الاجنبية الى شكلين رئيسيين هما :-

1- الاستثمار الاجنبي المباشر FDI

هي الاستثمارات التي يتولى ادارتها من قبل الاجانب وذلك لسبب بأن الملكية تعود لهم بشكل كامل ، او لهم حصه فيها مما يجعل لهم حق الادارة ، وغالباً ما يتجه هذا النوع من الاستثمار نحو الانشطه الانتاجيه (الصناعة - الزراعه - المناجم)

(الحسني ، 2002 : 52)

ويعرف (pik and Neale) الاستثمار الاجنبي المباشر بانه توظيف الاموال الاجنبية يقوم به المستثمر الاجنبي

(افراد او شركات اعمال) المقيم في بلد معين (البلد الام) وهو استثمار ينطوي على علاقه طويلة الاجل تعكس مصلحه او منفعه دائمه لمستثمر من بلد اخر يكون له الحق في ادارة موجوداته والسيطرة عليها من بلد الاقامة (عبيد ، 2006 : 5-6)

وبذلك ينقسم الاستثمار الاجنبي الى مكونين رئيسيين

(البنك الدولي 2004 : 90-91)

- المكون المالي : تدفق مالي خلال انتقال رؤوس الاموال من بلد الى اخر .
- المكون غير المالي : وسيلة الانفال للموارد الانتاجية والتكنلوجية والمعارف الادارية والتنظيمية للبلدان المظيفة

وهي جميعها تعد متغيرات حاسمة في عملية التنمية الاقتصادية ويمكن ان تاخذ المشاركة في المشروع صوراً متعدده

لعل اهما مايلي (خريوش : 1999 : 33)

- مساهمة المواطن في راس مال المشروع الاستثماري الذي تقوم به شركة اجنبيه على اقليم الدولة
- الاتفاق على انشاء مشروع مشترك بين الدوله او احدى مؤسساتها او مواطنيها وبين مستثمر اجنبي خاص
- الاتفاق بين الدولتين على انشاء مشروع مشترك

الاستثمار الاجنبي غير المباشر المحفظي FPI

هوه ذلك النوع من الاستثمار الذي يتخذ شكل قروض مقدمة من الافراد والهيئات والشركات الاجنبية او يكون على شكل اكتتاب للاسهم والسندات الصادره من الدولة المستقطبة لراس المال او الهيئات العامة او الشركات التي تنشا فيها على ان لايكون للمستثمر الاجنبي (يملك حصه من الاسهم تمكنه من ان يتولى الادارة والسيطرة عليها)

ينظح من ذلك الاستثمار الاجنبي غير المباشر يمكن ان يكون في صورة قرض تقدمه الدوله المستقطبة لراس المال او المشروعات الاقتصادية فيها كما يمكن ان يتخذ صيغة الاكتتاب في الاسهم والسندات التي تصدرها تلك الدولة او المشروعات التي تتأسس فيها (السامرائي ، 2006 : 66)

ويعرف الاستثمار الغير مباشر (المحفظي)

استثمار قصير الاجل تكون مدتة الى اسابيع او اشهر يشمل اسهم وسندات قطاع (خاص ، عام) والعملة الوطنية في البلد المظيف بقصد المظاربة وتحقيق الارباح عن طريق الاستفادة من فرق الاسعار ويتم من خلال مؤسسات التمويل (البنوك ، صناديق الاستثمار ، المستثمرين المؤسسين) مثل صناديق التقاعد و شركات التأمين او من قبل الافراد

(الجميل ، 2007 :13)

نستنتج من هذا الكلام

ان معظم التعاملات تتم في البورصات حيث تعتبر البورصات (اسواق راس المال)

سلاح ذو حدين

الاول : توفير راس المال اللازم لعملية التنمية عن طريق تسهيل انتقال رؤوس الاموال وهو بذلك يكون عنصر تشجيع لجذب الاستثمار.

الثاني : سلاح يضر بعملية التنمية من خلال عمليات المضاربة للاموال المتنقله في ضل انفتاح اسواق راس المال وغياب الرقابه و القيود الحكومية و انتقال الاموال فيما بينها

(الجميل ,2007 : 14).

ونورد جدول رقم (١) للمقارنه بين

FDL و FPL

استثمار اجنبي محفظي FPL	الاستثمار الاجنبي المباشر FDL	الصفات
غير مباشره	مباشرة	السيطره
اقل من ١٥٪	كحد ادنى ١٥٪	الملكية
ماليه فقط	ماليه و غير ماليه	تركيبة الموجودات

تحقق ارباح اعلى	الوصول الى الاسواق و الموارد و الكفاية	الهدف
استثمار في الاوراق المالية	انتاجيه يرافقه نقل وتكنولوجيا و خبرات	طبيعة النشاط
متغير	ثابت	الثبات
قصير الاجل	طويل الاجل	المدى الزمني
تقلبات اكثر	تقلبات اقل نسبياً	الاستقرار
الافراد ووسطاء السوق	الشركات متعددة الجنسية TNC	قنوات الحركه
منتشرة ولكن بصورة اقل	اكثر انتشار	الانتشار

ثالثاً : مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

عرف قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لعام (٢٠٠٦) الاستثمار يقصد به توضيف المال في اي نشاط او اي مشروع اقتصادي يعود ب النفع على الدولة

اما المستثمر الاجنبي

جدول تصنيف الاستثمار الاجنبي المباشر

انواعه	معايير تصنيف الاستثمار الاجنبي
استثمار اجنبي مباشر و غير مباشر	امكانية السيطرة
طويل وقصير	الاجل
حقيقياً و مالياً	نوع الاستثمار الاجنبي

وسيعتمد معيار حسب امكانية السيطرة والذي تنقسم بدورها الى نوعين

- الاستثمار الاجنبي غير المباشر

ويطلق عليه الاستثمار المحفظي الاجنبي (FPI) يعرف على انه الاستثمار ب الاسهم و السندات و الاوراق المالية بدون ان تكون هنالك للاداره سيطره

او الاستثمار الذي ينظمن بيع وشراء موجودات مالية مثل (الاسهم والسندات وادوات السوق المالية) او المشتقات مثل الخيارات و المستقبليات (Hill , 2007 : 65)

- الاستثمار الاجنبي المباشر

يعرف الاستثمار الاجنبي المباشر (FDL) على انه الاستثمار الذي تقوم به الشركة الاجنبية في اسهم ملكية شركة محلية على ان لا تقل عن 10% او قيام شركة ما بشراء موجودات حقيقية في بلد اجنبي

وكذلك يعرف انه ذالك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم بين الدولة الام والدولة المظيفة (الموسوي ، 2009 : 95)

ويرتبط الاستثمار الاجنبي بمفهومين مختلفين لكن مرتبطين (Lipsey , 2001 : 1)

1. يرتبط بالمالية الدولية من وجهة (النظر الكلية) الذي ترى انه شكل من التدفقات الراسمالية بين الدول ويقاس بميزان المدفوعات وتمثل هذه الصيغة الاسهم الراسمالية .
2. قد يرتبط بالمنظمات الصناعية من وجهة (النظر الجزئية) والتي ترى انه تحركات راسمالية من وجهة نظر المستثمر والتاثير على المستثمر وبلد الام و المستضيف نتيجة عمل الشركات المتعددة الجنسية (MNES) والمؤسسات الفرعية الناتجة عن هذا الاستثمار بدلا من حجم او قيمة الاستثمار كالاسهم

ويتم التميز بين (FDL) و (FPL) عام 1968 على اساس امكانية السيطره على الموجودات و اصبح لكل منهما حقلاً علمياً له مظامينه ومقوماته (العامري 2010 : 49)

ويتحرك الاستثمار الاجنبي عن طريق الشركات المتعددة الجنسية Multination) (MNCS) ويقصد بها تلك الشركات التي تقوم بأنتاج و تسويق السلع والخدمات في اكثر من دولة . واصبح الاستثمار الاجنبي المباشر احدى الوسائل التي تستخدمها هذه الشركات للدخول الى الاسواق العالمية ولا يؤثر الاستثمار فقط على تدفقات راس المال وانما يؤثر ايظاً على المنتجات والتكنلوجيا انماط التجارة (Beamish &Et.al, 2003 : 21) كان لهذه الشركات عن طريق الاستثمار الاجنبي المباشر دور كبير في ظاهرة العلمة التي تتخذ شكل شركة مساهمة . اذ ان هذه الشركات تقوم بدلاً من الحكومات باعمال البحث و التطوير التكنلوجي الامر الذي وفر لهذة الشركات ارباح ضخمة علماً انه ليس من الظروري ان تكون هذه الشركات كبيرة الحجم فقد تكون متوسطه او صغيرة الحجم حتى وان كانت شركات صغيرة الحجم ولا نصف كشركات متعددة الجنسية بإمكانها ان تقوم بإستثمال الاجنبي المباشر حسب صيغة المبيعات او الفروع الخارجية

(kragh , 2009 : 346)

وبدات العديد من الدول التوجه نحو الاستثمار الاجنبي المباشر اذ بدأت بتغير سياستها من اجل جذب كل انواع الاستثمار الذي تنفذه (MNCS) وذلك لمًا وجدت له من منافع عديده مثل

(التوظيف ، دخل الظريبة ، الصادرات) وقامت العديد من الدول بخلق مناخ اقتصادي ملائم إقتصادي إجتماعي

ويتم توفير هذا المناخ من خلال اصدار مجموعة من القوانين

(تخفيض سعر الصرف ، تكلفة العمالة ، الحوافر للعاملين)

الاستثمار يكون نتيجته الحصول على الارباح كما وان الاعفاء العريبي يؤدي الى جذب العديد من الاستثمارات الاجنبيه المباشرة في ظل وجود المنافسة دولية في هذا المجال

كما وان التدفقات النقدية التي تأتي عن طريق الاستثمار تؤدي الى النمو الاقتصادي

(احمد ، 2004 : 159)

رابعاً : أنواع الاستثمار الاجنبي المباشر

1. الاستثمار الاجنبي الماشر الافقي

هو نوع من انواع الاستثمار الذي يهدف الى انتاج سلع وخدمات مشابة الى المنتجات التي تنتج في البلد الاصلي وتنظر الحكومات اليها على انها اقل احتمال على أجراء السيطرة وتهدف الى اشباع السوق

(العامري ، 2010 : 773)

وهنالك عدة اسباب لقيام الشركة بهذا النوع من الاستثمار : (خضر ، 11 : 2004)

- تجنب التعريفي الكمركية نتيجة تصدير السوق الاجنبي
- امتلاك فرع اجنبي ينمي الاقتصاد لان الشركة المحلية تمتلك تجهيزات ومعلومات لتسويق المنتجات

2. الاستثمار الاجنبي المباشر العمودي

مراحل مختلفة من الانتاج تتم في دولة واحده (Operie & Williams , 2010 : 189)

- الاستثمار العمودي الخلفي
- الاستثمار العمودي الامامي

يقصد به قيام الشركة بعملية بيع منتجاتها الصناعية خارج الحدود

وهو اقل شيوعاً مقارنتاً مع الاستثمار العمودي الخلفي ويستخدم الاستثمار الافقي في البحث عن الاسواق او تقليل الكلف بينما يبحث العمودي عن تكامل عناصر الانتاج بين الشركة المحلية و الاجنبية

(Hill , 2007 : 253)

3. الاستثمار الأجنبي المباشر المختلط

يهدف هذا النوع من الاستثمار الى انتاج السلع والخدمات النهائية في الخارج على نحو غير متشابه الى تلك المنتجة في المواطن الاصلية الآنفة الذكر ، يمثل هذا النوع من الاستثمارات الهدف الاكثر احتمالاً الى تدخل الدولة المظيفة وذلك بسبب انها تقدم اقل فائدة ممكنه الى الاقتصاد المحلي ومن جهة اخرى فأن الاستثمارات المختلطة تعاني من مشكلة الصوره الذهنية الراسخة بشأنها فمن منظور الدولة ان هذا النوع من الاستثمار نادراً ما يكترث بحاجة السوق .

ان ادارة الاستثمارات تقوم بدراسة نشاط الشركة فانجذب نحو المشاريع المربحة و تبتعد عن المشاريع ذات العائد الاقل

لذلك ان الاستثمار الاجنبي المختلط يسعى الى تحقيق الارباح بغض النظر عن مدى المنفعه المتحققة للبلد المظيف

لذا هي لا تقدم اي اثر اقتصادي او اثر يكاد يكون معدوماً على اقتصاديات البلد المضيف

(عبيد , 2005 : 8)

خامساً : مكونات راس الاستثمار الاجنبي المباش

وفقاً للمعايير التي حددتها منهجية اعداد وتجميع احصاءات وميزان المدفوعات في الدليل الصادر عن صندوق النقد الدولي تتكون من البنود الاتية (مناخ الاستثمار في الدول العربية ، 2010 ، 66)

1. استثمار رؤوس الاموال من قبل غير المقيمين في شكل تدفقات الاستثمار المباشر في اقامة المصانع والمؤسسات والشركات ويشترط

ان لا تقل نسبة التملك عن 10% من راس المؤسسات الاستثمار المباشر سواء كانت مساهمه مالية او عينية

٢. استثمار في ادوات حقوق الملكية عن طريق الشراء في سوق المال للأسهم والسندات ملكية الشراء التي تطرح في البورصة ويشترط ان تكون النسبة 10% من حقوق الملكية فأكثر في حالة حيازة غير المقيم لحصة سابقة تقل عن 10% من اجمالي حيازته الى الحد

الادنى الذي يؤهلها الى التغيير من وضعية استثمارات الحافظة الى واعية الاستثمار المباشر (10% او اكثر) فلا تسجل كمعاملة استثمار مباشر الا الحيازات الاظافية فقط

3. معاملات الدين بين الشركات الام من ناحية المؤسسات التابعة والدمية والفرع من جهة اخرى بما فيها اقراض او اقتراض الاموال (سندات الدين ، ائتمان المودعين)

4. قيام غير المقيمين بإعادة الاستثمار الارباح والفوائد الناتجة من اعمال ومؤسسات الاستثمار المباشر والتي لم يتم توزيعها او تحويلها للخارج

5. استثمارات غير المقيمين في شراء الاراضي والمباني بواسطة المستثمر الاجنبي

6. استثمارات غير المقيمين في التنقيب او استخراج الموارد الطبيعية مثل البترول والمعادن و الالاجن

سادساً : دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر

اختلفت وجهات النظر الى الدوافع وراء قيام الشركات متعددة الجنسية بالتحويل الى النشاط الانتاج التام الدولي ، وتحاول نظريات التداول ايظاح الاسباب التي تقف وراء هذه الظاهرة .

لقد واجهة الشركات متعددة الجنسيه اخطار وتهديدات مختلفه اثناء تاريخها الطويل من تضخم وكساد وركود وغيرها من الامراض الاقتصادية كما تنامى دور الاقتصاديات العالمية نتيجة لظهور اقتصاديات الحجم للسلع والخدمات ، مما اعطى لشركات المتعددة الجنسية دافع البحث عن اسواق جديدة ، وحددت الاسواق بعينها كما حدث كما حدث عندما وضعت الشركات الاوربية اسواق الولايات المتحدة الامريكيه كأهداف محدده لها ، وبالمقابل فأن اسواق اوربا و اسيا كانت اهداف استراتيجية للشركات الامريكية ، ان هذه التوجهات الاستراتيجية دفعت الشركات لعبور الحدود الدولية والاندفاع الى الاستثمار خارج البلاد استجابة للمنافسه الدولية (الجميل ، 2005 : 10)

ويعتمد على تصنيف الكتاب

(Kreinin , 2006 : 168 - 164)

لانها شاملة وتجمع اغلب الأسباب التي طرحها الكتاب الاخرين

اهم الاسباب

1. اعتبارات الكلف Cost Consideration

هنالك ثلاثة انواع من الكلف تحاول الشركة تقليلها الى ادنى حد بشرط ان لا تقلل من جودة المنتج وهي(الطاقة ، اليد العاملة ، المواد الاولية) :

- كلفة المواد الاولية

تتجه الشركات للاستثمار الى تأمين الموارد الاولية لانها قد تكون غير متوفره او متوفره ولكن بسعر مرتفع

ومنتجات من هذا النوع تسمى (المنتجات المكملة) لتوظيف راس المال واليد العاملة فالشركة تحاول ان تتفادى استيراد المواد الاولية وبالاخص عندما تختلط ان تقوم ببيعها في تلك الدولة لذلك فإن من المهم ان يتم انتاج تلك المنتجات في تلك الدولة

- كلفة اليد العاملة

حيث بدات الولايات المتحدة الاميركية بتوجيه اليد العاملة الى الدول الصناعيه مثل الصين وماليزيا والهند من اجل الحصول على ميزة تنافسيه في الاجور المدفوعه الى العمال وهذا الامر يزيد من الكفائة الاقتصادية للدول المستظيفة لكنه يؤثر سلباً على اقتصاد الدوله المستظيفه مما يسبب ازمة سياسية

- كلفة الطاقة

تعد من اهم الاسباب لقيام الشركة

حيث تعد الطاقه في المرتبة الثالثه من حيث الاهمية

تعمل الشركة على تخفيض كلفة الطاقة في حال كان كلفتها مرتفعة

2. اعتبارات تسويقية Marketing Considerations

تنظر الشركة الى الاستثمار الخارجي في حال احتياجها الى

- اسواق جديدة
- سلع جديدة

وتاخذ صيغة الاستثمار الافقي

لسبب ان هنالك العديد من الاسواق يكون نموها بشكل سريع مقارنة مع الاسواق الاخرى ، فالاستثمار الاجنبي المباشر يعطي فرصة للشركات المتعددة الجنسية فرصة الحصول على اسواق تتجه نحو النمو فالمنافع التي يحصل عليها في سوق يمكن ان

ان تدعم الانشطة في سوق اخر

سابعاً : مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر

يواجه المستثمر الاجنبي العديد من المخاطر التي قد تؤثر في قرار الاستثمار وان المخاطر التي تواجه المستثمر الاجنبي تختلف عن المخاطر التي تواجهها في البيئة المحلية اذ تعتبر مخاطر التأميم من اهم المخاطر التي تواجه المستثمر الاجنبي لذلك فهناك عدة مؤشرات يجب ان تتحقق من اجل اتخاذ قرار الاستثمار

فتعد المخاطر القطرية (Country Risk) من اهم انواع المخاطر التي تواجه المستثمر الاجنبي

ويقسم هذا النوع الى الانواع الاتية

1. المخاطر السياسة political Risk : وكما تعرفها الوكالة الدولة لظمان الاستثمار (Miga) انها احتمال عرقلة عمليات الشركات المتعددة الجنسية بالقوة السياسية اوالاحداث سواء كانت

بالدولة الام او الدولة المظيفة او التغيرات في الدولة الدولية ففي الدولة المظيفه تحدده التصرفات الغير متوقعة للحكومات او التنظيمات السياسية مثل (الحركات الانفصالية) اما في الدولة الام فإما ان يكون موجه من قبل دولة الاستثمار او عقوبات خارجية (Miga, 2009 : 28)

وتقسم المخاطر السياسية الى نوعين (Hodgetts & Lufthansa, 2003 : 283)

أ- المخاطر الكلية : ويقصد بها القران التي تؤثر على كل الاعمال في الاقتصاد

ب- المخاطر الجزئية : وهي المخاطر التي يتعرض لها قطاع اقتصادي دون اخر

ومن اجل التعامل مع هذه المخاطر هنالك ثلاث طرق تستخدمها الشركة

- تاخذ صيغة التحالفات
- ان تشتري تامين ضد الخطر السياسي
- ان تعمل على مبدا المحافظه عندما تواجة هذا النوع من المخاطر

وتكون العلاقة ايجابية بين الحكومة و المستثمر اذا توفرت الشروط التالية

- استخدام الثروات الموجوده داخل البلد

- توظيف اليد العاملة (مواطنين البلد المستثمر فيه)
- يساهم في الظرائب
- ينقل المعرفه والتقدم العلمي والعملي من البلد الام الى البلد الذي تتم فيه عملية الاستثمار
- يقوم بجلب العمله الصعبه للبلد عن طريق زيادة الصادرات

2. المخاطر المالية Financial Risk يقصد بها هو عدم استطاعة الدولة من سداد مستحقات المستثمر الاجنبي اظافه الى ان الدولة تعاني من مخاطر مالية قد تكون عرشه للازمات حادة وهذا الامر سوف ينعكس على الاستثمار الاجنبي المباشر والقروض المصرفية لذلك ان الاستثمار الاجنبي المباشر لا يتواجد في الدولة التي تتعرض الى متغيرات مستمرة

(Kimura & Hayakawa , 2011 : 5)

3. المخاطر الاقتصادية Economic Risk ويقصد بها المخاطر المرتبطه بالناتج المحلي الاجمالي (GDP) وآلتي تحدد نقطان القوه والعطف للدولة (Carbaugh, 2008 : 31)

ثامناً : منافع الاستثمار الاجنبي المباشر

منافع الاستثمار الاجنبي المباشر

هناك العديد من الفوائد للاستثمار الاجنبي المباشر الذي من الممكن ان يخدم الدولة المستظيفه و الشركات المتعدده الجنسية على حد سوا

أ - المنافع على مستوى الدولة المستظيفة گ الاتي (ابو شرار ، 2007 : 284)

١- قد يوفر الاستثمار الاجنبي منتجات جديده تصدر الى الخارج مما يوفر للدوله العملة الصعبة

٢- ينمي الميزه التنافسية بين الشركات المحلية و الشركات الاجنبية

٣- رفع عوائد الظرائب اذ كانت الدولة في وضع يسمح لها في ذلك

٤- توفير وسيلة للحصول على العملات وراس المال الاجنبي لتمويل برامج خطط التنمية

٥- زيادة الصادرات وتقليل الاستيراد وبالتي سوف يساهم في تحسين ميزان المدفوعات

ب - المنافع على مستوى الشركة گ الاتي (الموسوي ، 2009 : 197)

1- اختيار الموقع الذي يلائم احتياجاتها

2- خلق ميزة نافسي

3- تجنب الظريبة

4- مخاطر اقل بسبب التنوع

تاسعاً : محددات الاستثمار الاجنبي المباشر

تعرف المحددات هي تلك العناصر الطاردة للاستثمار الاجنبي المباشر لذلك قد قامت الدول المستظيفه بأتباع عدة سياسات من اجل جذب المستثمر الاجنبي غير ان عملة جذب الاستثمار الاجنبي ليست ب العملية السهلة وخصوصاً في ظل المنافسة الدولية الشاملة

(عبد السلام ، 2010 : 14)

اذا يرتبط مناخ الاستثمار بمجموعة من العوامل التي لا تخص موقعاً محدداً و التي تحدد شكل القرض و الحوافر التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج ، خلق فرص عمل و كذالك توسيع نطاق اعمالها ويعد مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لانه يتعلق بجوانب متعددة مثل (البنيه التحتيه / النظم القانونية والسياسية و المؤسسات)

هـذا المفهـوم هـو مفهـوم ديناميكي دائـم التطـور لملاحقـة التطـورات السياسـية والتقنيـة و التنظيميـة (دواري ، 2011 : 8)
لـذلك فقـد قـدم البـاحثون عـدة نمـاذج متعـددة لمحـددات الاسـتثمار الاجنبـي المباشـر اختلفـت احيانـا و اتفقـت احيانـاً اخـرى وسـنعتمد دراسـة (جبـر كشـكول ، 126 : 2011) فـي طـرح هـذه المحددات كالاتي :
١- حجـم السـوق : يقصـد بهـا ان حجـم التوقعـات بالحصـول علـى الأربـاح قـد كـان اكبـر ممـا كـان مبنـي عليـه فـي السـوق (اي كفـؤ) فـي الشـركات المتعـددة الجنسـية تزيـد مـن جحـم اسـتثماراتها في السوق لمًا تتوقعه في الحصول على الارباح
٢- تحريـر التجـارة : الأدلـة العلميـة تشـير ان تـأثير تحريـر التجـارة علـى تـدفقات الاسـتثمار الاجنبي المباشر بشكل ايجابي ولكن ليس بقوة العلاقة بين (FDI) وحجم السوق
٣- المصـادر الطبيعيـة : تـوفر المـواد الطبيعيـة فـي البلـد الـذي سـيتم بـه الاسـتثمار يعـد مـن اهـم الامور التي تقوم بجذب المستثمرين الى البلد
اذا ان المستثمرين يفضلون في استثماراتهم الدول الغنيه بالموارد الطبيعية وبكميات كبيرة.

الاستثمار الاجنبي المباشر في قطاع النفطي العراق

اولاً : الإطار القانوني المنظم لعمل الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق
1- القوانين الخاصة بوزارة النفط وتنظيم عملها
أ- قـانون اسـتيراد وبيـع المنتجـات النفطيـة رقـم 9 لسـنة 2006م الصـادرة مـن مجلـس النـواب بعـد مصادقة مجلس رئاسة الوزراء طبقًا
(للمـادة 61) اولاً مـن الدسـتور حيـث يـنظمن القـانون قيـام النشـاط الخـاص باسـتيراد المشـتقات النفطيـه حسـب المواصـفات العالميـة التـي تحـددها الـوزارات المختصـة وخزنهـا ونقلهـا وبيعهـا للاستهلاك المحلي بشكل مباشر او من خلال وكلاء مخولين
ب- قـانون الاسـتثمار الخـاص فـي تصـفية الـنفط الخـام المـرقم (64) لسـنة 2007 الصـادر عـن مجلـس النـواب طبقـاً للمـادة 61 اولاً ويهـدف القـانون الـى تشـجيع القطـاع الخـاص فـي المشـاركة فـي عمليـة التنميـة الاقتصـادية فـي العـراق و الاسـهام فـي بنـاء القاعـدة الصـناعية مـن خـلال الدخول في نشاط تصفية النفط الخام
ج- قانون مكافحة تهريب النفط والمشتقات النفطية رقم 41 لسنة 2008
والذي يهدف الى الحد من عمليات تهريب النفط ومشتقاته إلى الدول المجاورة
2- قانون الاستثمار العراقي :
قـدم هـذا القـانون الـى مجلـس النـواب فـي عـام 2006 تحـت اسـم قـانون الاسـتثمار وتـم اقـراره فـي عـام 2008 ويهـدف هـذا القـانون الـى تشـجيع الاسـتثمار ونقـل التقنيـات الحديثـة للمسـاهمة فـي عمليـة تنميـة وتطـوير العراقوتوسـيع قاعدتـة الانتاجيـة والخدميـة وتنويعهـا مـن خـلال تـوفير التسـهيلات اللازمـة لتاسـيس المشـاريع وتنميـة المـوارد البشـرية وتنويـع الصـادرات . يـتظمن قانون الاستثمار العراقي عدة فصول تمس بشكل مباشر وغير مباشر عما المستثمر
ومن اهم هذه الفصول والفقرات مايأتي

- المـاده 10 مـن الفصـل الثالـث والتـي جـاء فيهـا ان المسـتثمر يتمتـع بجميـع المزايـا و التسـهيلات و الطمانـات ويخضـع للالتزامـات الـوارده فـي هـذا القـانون اذ يتمتـع المسـتثمر بالمزايا الاتية (العلي ، 2006 : 5 - 9)

- يستطيع المستثمر اخراج راس المال الذي قام بادخاله الى العراق وعوائده
- يحق للمستثمر التداول في سوق العراق للاوراق المالية وتكوين محفظة استثمارية
- استئجار الارض اللازمه لمصلحته ولمصلحة المشروع لمدة معينه طيلة الفترة التي يبقى بها المشروع قائم على ان لايزيد عن 50 سنة
- التأمين على الشروع الاستثماري قابل لتجديد
- التامين على المشروع الاستثماري من قبل اي شركة وطنية او اجنبية
- فتح حسابات مصرفية للمستثمر سواء كانت بالعملة الاجنبية او المحلية

ومن اهم الطمانات التي يتم توفيرها للمستثمر

أ- يحق للمستثمر توظيف اليد العاملة الاجنبيه في حالة عدم توفر يد عاملة محلية وفق المواصفات المطلوبة

ب- يمنح المستثمر الاجنبي و اليد العالميه التي تعمل في المشروع غير الاستثماري حق الاقامة وتسهيل عملية دخولهم وخروجهم

ج- يضمن عدم المصادرة او تأميم المشروع الاستثماري بأستثناء مايصدر به حكم قظائي بات

د- يحق لليد العاملة الاجنبيه التي تعمل بالمشروع الاستثماري من ان يحولوا رواتبهم الى الخارج

2- الإعفاءات (المادة 15)

نصت المادة 15 على العديد من الاعفائات منها مايلي

- يتمتع المشروع الحائز على اجازة استثمار بالاعفاء من الظرائب لمدة 10 سنوات ابتداء من التشغيل التجاري
- لمجلس الوزراء حق اقتراح مشاريع القوانين وتمديد او منح اعفائات بالاظافر الى ما ورد اعلاه
- يمكن للهيئة الوطنية للاستثمار زيادة عدد سنوات الاعفاء بشكلٍ طردي مع زيادة نسبة المشاركة للمستثمر افي المشروع لتصل الى 15 سنة اذا كانت نسبة المستثمر العراقي 50%

3- الماده (16) :

اذا إنتقل المشروع خلال مدة الإعفاء الممنوحة له الى منطقة تنموية اخرى ، يعمل معاملة المنطقه التنموية الجديدة من حيث الاعفاء

(العلي ، 2006 :14)

4- المادة (17)

يتمتع المشروع بما يأتي

- اعفاء موجودات المستوردة لاغراض المشروع من الرسوم على ان يتم ادخالها خلال ثلاث سنوات من تاريخ منح اجازة الاستثمار
- تعفى الموجودات اللازمه لتنمية و تطوير المشروع من الرسوم اذا ادى ذلك الى زيادة الطاقه التصميمية على ان يتم ادخالها خلال ثلاث سنوات من تاريخ اسعار الهيئة بالتوسيع
- تعفى قطع الغيار المسعوره لاغراض المشروع من الرسوم على ان لاتزيد قيمه قطع الغيار 20% من قيمة شراء الموجودات

وفي مقابل ذالك يتحمل المستثمر الالتزامات الاتية

- اشعار هيئة الاستثمار خطياً فور الانتهاء من تركيب الموجودات وبدا العمل التجاري
- مسك حسابات اصولية يدفعها محاسب قانوني مجاز في العراق
- تدققين دراسة جدوى إقتصادية و فنية للمشروع
- مسك سجلات بالمواد المستورده للمشروع والمعفنة من الرسوم
- المحافظة على سلامة البيئة و الالتزام بنظم السيطرة النوعية المعمول بها في العراق
- الالتزام بالانظمة والقوانين العراقيه النافذه الخاصه بتنظيم العمل و الرواتب و الاجور
- تدريب مستخدمي العراق و زيادة قدرتهم وكفاءتهم. (العلي ، 2006 : 15 - 16)

ثانياً : أنماط الاستثمار الأجنبي

1- معنى الاستثمار النفطي

يقصد به هو الاسلوب الذي يتم بموجبة استغلال الثروة النفطية في مكان وزمان معين ومن قبل طرف واحد او عدة اطراف نفطية معينة بذلك الاستغلال

وتتكون هذه الأطراف

- مانحة للارض النفطية
- الاطراف ممنوحة اي ان الاطار القانوني التنظيمي و والاداري و الاقتصادي والفني الذي يحدد وينظم كيفية استقلال الثروة النفطية مع تحديد الحقوق والواجبات للطرفين المتعاقدين المعنيين بأستقلال نفطي لمكان وزمان معلومين

2- انواع الاستثمار النفطي وهي كالاتي :

أ- نمط الامتياز

ب- نمط المشاركة

ج- نمط المقاولة

د- نمط المباشر أو الوطني

وسيتم التركيز على النمط الثالث لانه الافضل في الوقت الحاضر

(نمط المقاولة)

نمط المقاولة ويسمى هذا النمط ايظاً نمط الخدمة استناداً الى الاتفاقية التي تعهد به الدولة النفطية او احدى المؤسسات الوطنية بألاتفاق مع طرف اجنبي شركة نفطيه او مؤسسة نفطية خاصه او عامه للقيام ببعض الفعاليات النفطية نيابتاً عن الطرف المانح مع تحمل اعباء تلك الفعاليات ومخاطرها مقابل الحصول على حصه او نصيب من تلك الفعاليات المتفق عليها و التي تتكون لاحقاً طيلة فترة العقد

ظهر هذا الاسلوب في العديد من البلدان النفطية كمحاولة من الدولة النفطيه لتحسين شروط أوضاعاستغلال الثروه النفطيه المتوفرة لديها وما يتفق مع تحقيق مصالحها و افظل مما كانت تحصل عليه الدولة من عقود الامتياز و المشاركة بالتعاون مع اطراف اجنبية وغالبا ما تكون شركات متعددة الجنسية يتم اختيارها وفق معايير معينه يتفق معها على القيام ببعض الفعاليات النفطيةلحساب الطرف المانح وكان الظهور الاول وكان الظهور الاول لهذا النمط وتم تنفيذها في المكسيك عام 1948 وفي الارجنتين عام 1958

من اهم مميزاتة

١- الطرف الاجنبي المتعاقد معه بقوم باعمال المستند اليه بتفويض من الطرف المانح له وبالنيابة عنه للقيام بالنشاطات النفطيه الموكلة اليه ولحساب الطرف الوطني لقاء حصه نفطية عن تلك النشاطات

٢- يتحمل الطرف الاجنبي كافة المخاطر و الاعباء الناجمه عن عملية الاستغلال النفطي

٣- عند اكتشاف النفط تجارياً يحصل الطرف الاجنبي على نسبة من الانتاج والارباح

٤- اكون مساحة الارض المسموح بها للاستغلال النفطي

(محدوده وصغيره)

٥- مدة العقد تكون بين ١٥ - ٢٥ سنة

٦- الطرف الاجنبي يسترد ما أنفقه من اعباء مالية بنسبة معينه من

أ - من الانتاج النفطي الكلي

ب-او حصول على كميات من النفط بسعر اقل من سعر السوق

ج- او الارباح الاجمالية المتحققة للمشروع

٧- تتحقق منافع للدوله التي يتم الاستثمار بها (استثمار النفط) سواء كان من ناحية الاشراف و الادارة او من ناحية الحصول على الخبرة و الدراية او من ناحية الفوائد النفطية الكلية والتي تتجاوز نسبتها ٨٠٪ من ايرادات المشروع النفطي القائم بذلك العقد

ان عقد المقاولة النفطي يتناسب أكثر من غيره من اتفاقيات استثمار النفط الاخرى ، حيث انه يمثل تطور هام في وسائل الاستغلال النفطي في الشرق الاوسط وفي بعض الدول العربية و المنتجه للنفط خاصه (الدوري : 200-208)

ثالثاً : العقود المبرمة فعلا في العراق

سنوظح العقود التي تم توقيعها بين وزارة النفط العراقية و الشركات النفطية العالميةوفي الفتره 2003 - 2009 لم يشهد العراق توقيع عقود لتطوير حقوله النفطيه المنتجه حالياً او الحقول المكتشفة ولم تطور بعد لا في عقد الثمانينات بسبب الحرب العراقية الايرانية ولا التسعينات لاسباب سياسية وحرب الخليج الثانية وفرض العقوبات على العراق من قبل الامم المتحدة و انقلاب العراق امام العالم الخارجي ما عدا بعض الشركات الروسية والصينية في محاولات تطوير بعض الحقول والتي لم تسفر عن تنامي حقيقي في حجم الانتاج وحتى ما بعد عام 2003 فقد تدهورت الظروف الامنية و التهديدات الموجه للدولة بمختلف قطاعاتها ولابناء الشعب العراقي والاوضاع المظطربة غير المستقرة دفعت الشركات ذات القدره المالية والخبرة والمالكة للتكنولوجيا المتطورة للعزوف عن القدوم والاستثمار في القطاع الاستخراجية النفطي في العراق ولغاية سنة 2007 - 2008 وبعد انتظام الاوضاع بشكل نسبي دفع وزارة النفط العراقية عن الاعلان عن وجود فرص استثمارية في القطاع النفطي فنجد الشركات الاستثمارية قد اقبلت وبشكل ملفت للنظر من اجل الحصول على الفرصه الاستثمارية ، وتم الاعلان عن الفرص في جولتين سنوظحهما گ الاتي

١-جولة التراخيص الاولى :

وتم الاعلان عنها في 30 حزيران عام 2008 وكانت الحقول هي الرميلة الشمالي ، الجنوبي ، الزبير ، غربي القرنة ، الزبير ، حقول ميسان (بزركان ،فكه ،ابوغراب)

كركوك ، باي حسن و حقلين غازيين هنا (النصارية،عكاس) وقد اثمرت الجوله الاولى عن توقيع عقد حقل الرميله مع ااتلاف شركتيBP البريطانية و CNBC الصينية بالاظافه الى

توقيع عدة عقود مع أأتلافي شركتي EXXON MOBIL الامريكية وشيل الهولندية البريطانية لتطوير حقل غرب القرنة وكذلك الاتفاق مع شركتي EIN الايطالية و OCCIDENTAL الامريكية ، COGAS الكورية الجنوبية لتطوير حقل الزبير وان هذه العقود ترفع أنتاج العراق من النفط الخام (7 مليون برميل يوميا) خلال مدة 6 سنوات

٢- جولة التراخيص الثانية :

والتي تم الاعلان عنها في تاريخ ١٣-٨-٢٠٠٨ وتشمل الحقول التالية

(مجنون ، غرب القرنة) مرحلة ثانية الحلفاية الغراف مجموعة الكفل وتشمل (غراب ، الكفل ، مرجان) شرق بغداد الحقول الشرقية وا

تشمل كلابات ،كمره،خشم الاحمر، ناودومان) بدره نجمه القياره. بعد اكمال فعاليات جولة التراخيص الثانية التي تمخض عن احالة 7 حقول نفطية مكتشفة غير مطورة الى أأتلافات لشركات عالميةبعقود خدمه وهي

أ- حقل مجنون فاز به ائتلاف شركتين شل الهولندية البرطانية وبتروناس الماليزيه بسعر ١،٣٩ دولار للبرميل الواحد المنتج وبأنتاج ذروة (١،٨) مليون برميل يومياً

ب- حقل حلفائه فاز به أأتلاف شركتي CNBC الصينيه وبتروناس الماليزيه وتوتال الفرنسية بسعر ١،٤٠ دولار للبرميل المنتج الواحد وبأنتاج ذروته ٥٣٥ الف برميل يومياً

ج- حقل غربي القرنة مرحلة ثانيه فاز بأأتلاف شركتي لوك اويل الروسية وشات اويل النرويجية بسر ١،١٥ دولار للبرميل الواحد المنتج و بأنتاج ذروته ١،٨ مليون برميل يومياً

د- حقل الغراف فاز بأتلاف شركتي بتروناس الماليزية و جانكس اليابانية بسعر ١،٤٩ دولار للبرميل بأنتاج ذروته تبلغ ٢٣٠ الف برميل يومياً

هـ - حقل بدرة فازت بأتلاف شركة كاز بروم الروسيه وكاوكاز الكورية و بتروناس الماليزية و TPAO التركية بسعر ٥،٥٠ دولار للبرميل الواحد المنتج وبأنتاج ذروته ١٧٠ الف برميل يوميًا

و- حقل الكياره فازت به شركة سن انكول بسعر ٥ دولار للبرميل الواحد المنتج وبأنتاج ذروته ١٢٠الف برميل يومياً

ي- حقل نجمة فازت به شركة سن انكول بسعر ٦ دولار للبرميل الواحد المنتج وبانتاج ذروته ١١٠ الف برميل يومياً

وبذلك تكون كميات الإنتاج المظافه الى انتاج الوزاره من تطوير هذه الحقول السبعه ٤،٦٥٤ مليون برميل ويلخص الجول رقم ٨ لجدول التراخيص الثانية

الجدول 8

عقود جولة التراخيص الثانية من موقع وزارة النفط العراقية

ت	اسم الحقل	الشركة الحائزة على موافقة الاستثمار وفازة بالعقد	عائد المستثمر عن كل برميل منتج	إنتاج الذروة برميل / يوم
1	حقل مجنون	ائتلاف شركة شل الهولندية وبتروناس الماليزية	$1,39	1,800مليون
2	حقل حلفايه	ائتلاف شركة CNPC الصينية وبتروناس الماليزية وتوتال	$1,40	535 الف

		الفرنسية		
3	حقل غرب القرنه مرحله ثانية	ائتلاف شركتي لوك اول الروسية وشتات اويل النرويجية	1,15	1,800الف
4	حقل الغراف	ائتلاف شركتي بترونـاس الماليزية وجانس اليابانيه	$1,49	230 الف
5	حقل بدرة	ائتلاف شركتي كاز بروم الروسية وكوكاكولا الكورية وبترونـاس الماليزية و TPAO التركية	$5,50	170 الف
6	حقل الكياره	شركة سن انكول	$5	120 الف
7	حقل نجمة	شركة سن انكول	$6	110 الف
8	اسم الحقل	الشركة الفائده على موافقة الاستثمار وفازت بالعقد	عائد المستثمر عن كل برميل منتج	انتاج الذروه برميل / يوم
9	حقل مجنون	أأتلاف شركتي شل الهولندية البريطانية وبتروناس الماليزية	$1,39	1,800 مليون برميل
10	حقل حلفاية	أأتلاف شركة CNBC الصينية و بتروناس الماليزية و توتال الفرنسية	$1,40	535الف
11	حقل غرب القرنه مرحلة ثانية	أأتلاف شركتي لوك اويل الروسية وشتات اويل النرويجية	$1,15	1800 مليون
12	حقل الغراف	أأتلاف شركة بترونـاس الماليزية و جانكس اليابانية	$1,49	230 الف
13	حقل بدرة	أأتلاف شركتي كاز بروم الروسية وكوكاكولا الكورية و بترونـاس الماليزية و TPAO التركية	$ 5,50	170 الف
14	حقل الكيارة	شركة سن انكول	$5	120 الف
15	حقل نجمة	شركة سن انكول	$6	110 الف
		المجموع	-	4765000

في اطار عقود قطاع الاستخراج تم توقيع عقود شراكة مع شركة الواحة الصينية (النفط الوطنية الصينية) لتطوير حقل الأحدب في محافظة واسط وقد تم المباشرة في العمل فيه من قبل شركة المنفذ وتجدر الاشارة إلى وجود مفاوضات مع شركة شل الهولندية البريطانية مع شركة غاز الجنوب لاستثمار الغاز المصاحب لعملية استخراج النفط الخام في المنطقة الجنوبية.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

● جلب العملة الصعبة الى البلاد من خلال تنمية وتطوير القطاع النفطي وبالتالي تنمية الاقتصاد عن طريق عرض الحقول النفطية التي يملكها الى الاستثمار امام الشركات الاجنبية ، حيث رفعت الشركات الاستثمارية انتاج العراق من النفط الى 3 مليون برميل يومياً وحيث بلغت الصادرات 2.5 مليون برميل يوميا ● بسبب الحروب والازمات الاقتصادية و العقوبات الدوليه ، قد ادى هذا الامر الى تخلف القطاع
النفط ي
● وجود قصور من قبل الدولة في تنمية وتطوير القطاع النفطي كذلك عدم امكانية الكوادر الوطنية وقدرتها على القيام بعملية التطوير بسبب عدم توفر تكنولوجيا الحديثة وعدم توفر التمويل اللازم
● على الرغم من كل المعوقات الموجودة التي تصاحب تنمية وتطوير القطاع النفطي الا انه تمكن العراق من تنمية وتطوير والحصول على تدفقات مالية من خلاله عن طريق عرضه للاستثمار

ثانيا:ً التوصيات

1 - لابد من وجود قانون ينظم عمليات الاستثمار المباشر في قطاع النفط والغا ز
2 - الاستفادة من الاستثمار الاجنبي المباشر وخصوصاً مع شركات المتعددة الجنسية الذي يجري في البلد في عملية نقل التكنلوجيا و الاستفاده من الخبرات ، وهذا يشمل دراسة كاملة في مدى اكتساب التكنلوجيا وتطويرها و الال يات المعدة للتطوير التكنولوجي ، والاجهزه والمؤسسات الادارية المعنية بهذا الامر ، والخطط الموظوعه لذلك وكل ذلك يجب ان يستند الى فلسفه واظحه
3 - لابد من وجود اتفاقيات في العقد المبرم بين الطرفين) الجهة الاستثمارية و والدولة التي سوف يستثمر بها (، حول تشغيل اليد العاملة المحلية في المشروع الاستثماري الاجنبي
4 - لابد من حل مشكلة الحقول المشتركة بين الدول المجاوره لان العراق بحاجه الى كل برميل نفط ينتج من اجل اعادة اعماره
5 - لابد ايظا من الاهتمام بقطاع
التكرير النفط) عرض هذا القطاع للاستثمار (وتطويره لما يمثله من اهمية اقتصادية في جلب العملة الصعبة الى البلد و لسد الحاجه المحليه من المشتقات النفطية

ثالثا : المصادر العربية

1 - خلف فليح) النظم الاقتصادية (ط ١ عالم الكتب الحديثه للنشر - الاردن - اربد - 2008
2 - السلامي - نصر محمد - الظرائب الشرعية للاستثمار - دراسة وتطبيق ط ١ - دار الايمان للنشر - مصر - الاسكندرية - 2009
3 - عطا الله - ماجد احمد - ادارة واستثمار - ط ١ - دار اسامه للنشر - الاردن - عمان - 2011
4 - العساف- احمد عارف محمود حسين الوردي ووليد احمد صافي - الاقتصاد الكلي ط 3 - دار المسيره والنشر والتوزيع- الاردن - عمان - 2013
5 - كداو ي- طلال- تقيم القرارات الاستثمارية اليازوري النشر والتوزيع- الأردن - عمان- 2008
6 - يرماعلا - يلع دمحم ط همدقتملا هيلاملا هرادلاا ميهاربا ١ اثراء اللنشر والتوزيع عمان - الأردن 2010
7 - الموسوي؛ سعاد كاظم خضير الاستثمار الاجنبي المباشر والقدرة التنافسية مجله القادسيه العلوم

الادارية والاقتصادية المجلد 11 . العدد 1 . 2009
8 - احمد زغدار الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من اشكال دعم التحالفات استراتيجية لمواجه المنافسة مجلة الباحث العدد 3 ; 2004
9 - خضر ؛ حسان ألاستثمار الجنبي المباشر تعاريف وقضايا المعهد العربي التخطيط. 2004
10 - عبيد نغم حسين نعمه الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل نظريات لاعمال الدولية ودراسة تطبيقية على بلدان العالم العربي مع الاشاره امكانيه استضافه في العراق رساله الدكتوراه الغير منشورة كلية الاداره والاقتصاد جامعه بغداد العراق 2006
11 - المؤسسة العربيه لضمان الاستثمار تقرير مناخ الاستثمار في دول العربيه للمدة) 2004 - — 2011)
12 -الجميل سرمد كوكب المسؤولية الاجتماعية الاستثمار الاجنبي المباشر تحليل نقدي لمعطيات منظمه التجاره العالميه في عصر العولمه مجله علوم انسانيه العدد) 18 ') 2005
13 - ابو شرار علي عبد الفتاح الاقتصاد الدولي دار المسيره والنشر والتوزيع عمان الاردن 2007
14 -عبد السلام رظا محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمه والمكتبه العصريه 2010
15 - دواوي محمد محددات الاستثمار في الجزائر دراسه قياسيه مجله التنميه والسياسات الاقتصاديه مجله 13 العدد 2 ،، 2011
16 - جبر ؛. حسين عاشور وكشكوك.، سهاد. دور الاعفاءات الضريبي في جذب الاستثمارات الاجنبيه مباشره مجله الدراسات المحاسبيه والماليه وعند خاص لواقع الموتمو العلمي الاول 2011
17 - عطوان محمد يوسف النظام القانوني لاستغلال النفط مكتبه الوحده الطباعه النشر الكويت 1989
18 - الجبلي فاضل طبيعه عقد المشاركه في الإنتاج معهد التقديم لسياسات الائتمانية ، مجله الحوا. العدد الثاني عشر 2007
19 - حسن يحيى حمود دراسات في الآقتصاد العراقي الطبعه الأولى 2012
20 -الحلفي عبد الجبار عبود جولات التراخيص النفطيه المنافع والتكالي ف بحث غير منشور مقدمه الى مؤتمر الاداره واقتصاد جامعه البصره 2010
21 - سلمان حكمه سامي نفط العراق دراسة وسياسة الاقتصادية سلسلة دراسات دار الرشيد 1979
22 -الجلبي عصام صانعة النفط والسياسة النفطية برنامج مستقبل العراق بعد انتهى الاحتلال مركز الدراسات الوحده العربيه بيروت 2005
23 - سلمان رمزي سياسة النفطيه في الاحتلال العراق والتداعيات عربيه واقليميا ودوليه دوليه بحوث مناقشات الندواة الفكريه مركز الدراسات الوحده العربيه بيروت 2004
24 -الجميلي مالك دحام نفط واحتلال في العراق طبعا الاولى 2011
25 - حسن لطيف الزبيدي النفط والسياسة النفطيه في العراق الرؤيه المستقبليه سلسله كتب مركز العراق للدراسات العدد 15 ،، 2007
26 - الياسري حمد جاسم جبار النفط ومستقبل للتنميه في العراق رساله الماجستير المقدمه من جامعه الكوفه 2009
27 - هدملل قارعلا يف ةيداصتقلاا ةيمنتلا قيقحت ةيطفنلا دئاوعلا رود رابج مساج دمحم ناطلس 1951 / 2006 اطروحه للدكتوره المتقدمه في كليه اداره واقتصاد جامعه بغداد 2010
28 - سلمان ، قاسم ابراهيم ، دراسة تحليلية لدور القطاع النفطي في تنمية الاقتصاد في العراق من 1972 - 1982 , رسالة ماستر مقدمة الى مجلس كلية الاداره والاقتصاد جامعة بغداد 1986
29 - الجلبي ، عصام السياسه النفطيه في العراق) عرض تحليلي ،، بحث مقدم الى المنتدى الاقتصادي الاول (2009
30 - المجموعة الدولية لالتزامات الشرق الاوسط اعادة اعمار العراق التقرير رقم 30 , 2 ايلول

2004
31 - سلطان رحيم حسوني ، دور العوائد النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمد ة (1951 - 2008 (اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الاداره و الاقتصاد ، جامعة بغداد , 2010
الكتب
1 - عبيد والاخرون دكتور بسام عبد الرحمن جغرافيت العراق بعض الدول المتجاوره ط 26 طباعه والنشر الاعتدال بغداد العراق 2008
2 - البنك الدولي الانشاء والتعمير والتجاره والاستثمار والتنميه في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ط 2 دار الساقي بيروت لبنان 2004
3 - الزبيدي حسن لطيف كاظم نفط العراق والسياسات النفطيه في العراق ومنطقه والمنطقه في ظل الاحتلال الامريكي والرؤيه المستقبليه ط 1 مركز العراق للدراسات بغداد العراق 2007
4 - خريوش واخرون دكتور حسنين علا الاستثماري هو التمويل بين النظرية والتطبيق ط 1دار الزهران نشر عمان الاردن 1999
5 - ال شبيب دكتور دريد كامل اداره المحفظه الاستثماريه ط 1 دار المسيره للنشر والتوزيع والطباعة عمان الأردن 2010
6 - السامرائي الدكتور دريد محمود لاستثمارات الاجنبي المعوقات والضمانات القانونيه طاء واحد مركز الدراسات الوحده العربيه بيروت لبنان 2006
7 - العلي ذاكر خليل قانون الاستثمار رقم 13 لسنه 2006 ط 2 نشر توزيع الجبل العربي بغداد العراق 2006
8 - الجميلي دكتور سرمد كوكب تمويل الدولي ومدخل الى في هيكل العمليات والأدوات ط 1 دار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة الموصل للعراق 2002
9 - الحسني عدنان تقي)) التمويل دولي ((ط 1 دار المحدلاوي للطباعة والنشر عمان الاردن 2002
الدوريات والتقارير والمجلات العلمية
1 - ابو بكر ملا محمد مميزات النفط العراقي في الجاذبيه للاستثمار مقابل منشور في الجريد الاتحاد صحيفة المركزية للاتحاد الوطني الكردستاني العدد 35 عام 2009
2 - العيد باسمه المظلوم للانتاج النفطي والخيار الامثل لتحقيق التنميه الاقتصادية للملحق الثقافي من الجريد ورافده النفطيه العدد اثنين 2009
3 - خضر حسان الاستثمار الاجنبي المباشر والتعاريف والقضايا والسلسله الدوريه تعنئ بالتنميه في بلدان العربيه والعدد الثالث 2004
4 - رزاق دكتور وشاح لاستثمار الاجنبي المباشر مخاطر ومحددات وخوافز جذب الدوريه الصادره المعهد العربي والتخطيط 2008
الاجنبية المصادر
1-Chariers p Jones -Investment&Manegment -gth Ed.Printed in india by Replika Press -2004
2-Cateore. Philip. &Graham.Johni "International Marketing "13n .Mcgraw-Hill lrwin 2007
3-Lipsey. Robert E" foreign direct investment and. the operations of multinaqtion firms " concepts. history and data. working Paper 8665.2001
4-Beamish. Paul W .& Morrison. Alen G &lnkpen. Andrew C .&Rosenzweig. Philip M. "lnternational Management "5h Ed. Mcgraw-Hill lrwin. 2003
5-Kragh . Sore Kjeldse -" lnternational Economics"2nd Ed Ane Books Prt Ltd. 2009

6-Obrien. Robert .&Williams. Marc "Global Political Economic. "3rd Ed. Plagrave Macmillan. 2010
7-Kreinin.Mordechai E. " International Economic "
10h ed Thomson South_ Westren. 2006
8-Hodgetts. Richard M .& Luthans. Fred. "International Management "Culture Strategy And Behavior. 5th Ed. Mcgraw-Hill lrwin. 2003
9-Hyakawa.Kazunobe &Kimura. Fukunari. &Lee. Hyun Hoon "How. Does Country Risk Matter For Foreign Direct Investment " ldedeccuion Paper No 281.2011
10-Carbaugh Robert J .international Economic "11Ed Thomson South - Westren 2008
الانترنيت مصادر
1-www. Alittad.com
2- www. Almaahade AL- ARaabe.com
3- www. OILANDGASDIRECTORY.COM_